

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز :

وكيله المحامي

المميز ضده : الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/١/٨ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنایات الكبرى بتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ في القضية رقم (٢٠١٢/١٤٣٩) المتضمن
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المطعون فيه لأسباب تتلخص بما

يلي :

١. أخطأت المحكمة بإجراء محاكمته بمثابة الوجاهي بجلسة ٢٠١٣/١/٢١ دون
انتظاره والمناداة عليه لوقت كاف من الدوام الرسمي.
٢. وبالتناوب فإن لدى المميز بيانات دفاعية حرم من تقديمها بسبب الغياب وإن
الفرصة لم تتح أمامه لتقديم هذه البينة خاصة أنها المرة الأولى التي يتقدم بها
للطعن بالقرار المطعون فيه.
٣. إن بيانات النيابة العامة قد جاءت قاصرة عن الإثبات ولا تصلح دليلاً للتجريم.
٤. إن وزن المحكمة لبيانات النيابة العامة لا يؤدي للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة
وغير مغل تعليلاً قانونياً سليماً.

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٤ وبكتابة رقم ٢٠١٤/٣٣ رفع مساعد نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا سنداً للمادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم مميزاً بحكم القانون مبدئياً أنه جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وتسبباً وعقوبة ولا يشوبه أي عيب من العيوب التي تستدعي نقضه طالباً تأييده.

طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية قبول التمييز شكلاً وردة موضوعاً وتأييد القرار المطعون فيه.

القرار

بالتدقيق والمداولة تبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/١٠٥٧ تاريخ ٢٠١٢/١٠/٧ قد أحالت المتهمين:

١.

٢.

٣.

ليحاكموا لدى تلك المحكمة عن التهم:

١. جناية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات بالنسبة للمتهم

٢. جناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين ١/٢٩٢ و ٧٠ عقوبات بالنسبة للمتهم

٣. جناية السرقة خلافاً للمادة ٣/٤٠١ عقوبات بالنسبة للمتهم

٤. جناية التدخل بهتك العرض خلافاً للمادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات بالنسبة للمتهمين

٥. جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ١/٢٩٢ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهم

٦. جناية التدخل بالسرقة خلافاً للمادتين ٣/٤٠١ و ٢/٨٠ عقوبات بالنسبة للمتهمين

٧. جنحة حمل وحيازة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات بالنسبة للمتهم

٨. جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات بالنسبة للمتهم

٩. جنحة خرق حرمة المنازل خلافاً للمادة ١/٣٤٧ عقوبات بالنسبة للمتهم

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى، وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وبتاريخ ٢٠١٣/١٢/١١ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١٤٣٩ أصدرت حكماً وتوصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إنه وبتاريخ ٢٠١٢/٦/٢١ اتفق المتهمون جميعاً للتوجه إلى مدينة عمان لغايات سرقة الفتيات وبالفعل و بحدود الساعة الثانية ظهراً توجهوا جميعاً بواسطة مركبة كان يقودها المتهم نصر إلى منطقة خلدا وأثناء تجوالهم شاهدوا المجني عليها (بريطانية الجنسية عمرها ٥٨ سنة) ولهذه الغاية قاموا بتبديل لوحة الأرقام الخلفية للمركبة وساروا خلف مركبة المجني عليها إلى أن توقفت المجني عليها أمام العمارة التي تسكنها وقامت بالدخول إلى منزلها ولحق بها المتهم بينما بقي المتهمان في المركبة ينتظران لمراقبة المكان ولتمكين المتهم من تنفيذ الجريمة واستغل المتهم قيام المجني عليها بحمل الأغراض ودخولها الشقة وعندها دخل إلى الشقة خلفها دون إرادتها وفوجئت المجني عليها بالمتهم يمسك بها وبحوزته موس وطلب منها نقود وعندها أخذت بالصراخ وقام المتهم بوضع يده على فمها وسحبها إلى غرفة النوم وألقاها على السرير ووضع يديه على صدرها وحسس على ثديها وحاول تمزيق ملابسها بقصد اغتصابها إلا أنها كانت تقاومه وتدفعه عنها ووضع يده على فرجها من فوق الملابس واستمرت بمقاومته وضربها بقوة على منطقة الأذن اليمنى وأخذ يهددها بواسطة الأداة الحادة ويلوح بها وتمكن من أخذ مبلغ خمسون ديناراً من المجني عليها وحاول سرقة الحلق من أذنها إلا أنها منعتة من ذلك وحاول كذلك سرقة جهاز كمبيوتر (لاب توب) وكاميرا ديجيتال إلا أنه لم يتمكن وأخذ يفتش في شقة المجني عليها حيث استغلت ذلك وخرجت من الشقة وأخذت بالصراخ والاستجد بالمجاورين وعندها خرج المتهم من الشقة وأخذ يهوب بالأداة الحادة على حارس العمارة و المجاورين وتمكن من الفرار وقامت المجني عليها بالاتصال بالشرطة وقامت كذلك بإخبار زوجها الشاهد وألقي القبض على المتهمين واحتصلت المجني عليها على تقرير طبي يشعر بالإصابات التي تعرضت لها والمتضمن مدة تعطيل ٧٢ ساعة وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة الجرمية التي قنعت بها وتوصلت إلى أن قيام المتهمين بتبديل لوحة الأرقام الخلفية للمركبة حتى لا يتم التوصل إليهم بعد ارتكاب جرائمهم والسير خلف مركبة المجني عليها إلى أن توقفت أمام العمارة التي تسكنها وقيام المتهم بالحاق بها بينما بقي المتهمان في المركبة ينتظران لمراقبة المكان لتمكين المتهم . من تنفيذ الجريمة وقيام المتهم د بمسكها وبحوزته موس والطلب منها نقود ووضع يده على فمها وسحبها إلى غرفة النوم وألقاها على السرير ووضع يديه على صدرها والتحسيس على ثدييها وتمزيق ملابسها إلا أنها كانت تقاومه وتدفعه عنها ووضع يده على فرجها من فوق الملابس واستمرت بمقاومته وقيامه بضربها بقوة وحيث إن هذه الأفعال قد استطلت إلى عورة المجني عليها وإلى مواطن العفة والشرف التي يحرص سائر الناس على سترها والذود عنها وعدم التفريط بها وخذشت بالتالي عاطفة الحياء العرضي لديها وحيث إن هذه الأفعال قد تمت بالعنف و دون رضا المجني عليها وكانت تتضمن شروع المتهم باغتصاب المجني عليها إلا أنه ولأسباب خارجه عن إرادته والمتمثلة بمقاومة المجني عليها مقاومه شديدة و عنيفة لتمكن من اغتصابها فإن تلك الأفعال التي قارفها المتهم تشكل وبالتطبيق القانوني سائر وأركان عناصر جنائية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وجناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين ١/٢٩٢ و ٧٠ عقوبات وجناية السرقة خلافاً للمادة ٣/٤٠١ عقوبات.

وكذلك تشكل بالتطبيق القانوني بالنسبة للمتهمين

جناية التدخل في هتك العرض وفقاً لأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات وكذلك جناية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ١/٢٩٢ و ٧٠ و ٢/٨٠ و جناية التدخل بالسرقة خلافاً للمادتين ٣/٤٠١ و ٢/٨٠ عقوبات.

كما أن قيام المتهم بالدخول إلى الشقة دون رضا المجني عليها ورغم أنها و القيام بمسكها وبحوزته أداة حادة (موس) وضربها بقوة على منطقة الأذن اليمنى وأخذ يهددها بواسطة الأداة الحادة ويلوح بها تشكل جميعها كافة أركان وعناصر جنحة خرق حرمة المنازل خلافاً للمادة ١/٣٤٧ عقوبات و جنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات و جنحة حمل وحيارة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات.

وقضت محكمة الجنايات الكبرى بما يلي :

١. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة خرق حرمة المنازل وفقاً لأحكام المادة ١/٣٤٧ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.
٢. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة الإيذاء خلافاً للمادة ٣٣٤ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة شهر واحد والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.
٣. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحياسة أداة حادة خلافاً للمادة ١٥٦ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم والغرامة عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها محسوبة له مدة التوقيف.
٤. وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنحية هتك العرض خلافاً للمادة ١/٢٩٦ عقوبات وجناية الشروع بالاغتصاب خلافاً للمادتين ١/٢٩٢ و ٧٠ عقوبات وجناية السرقة خلافاً للمادة ٣/٤٠١ عقوبات.
٥. وعملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجنحية التدخل في هتك العرض وفقاً لأحكام المواد ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ من قانون العقوبات و جنحية التدخل بالشروع بالاغتصاب خلافاً للمواد ١/٢٩٢ و ٧٠ و ٢/٨٠ و جنحية التدخل بالسرقة خلافاً للمادتين ٣/٤٠١ و ٢/٨٠ عقوبات.

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة ما يلي :

- ١- عملاً بأحكام المادتين ١/٢٩٦ و ٢/٨٠ عقوبات الحكم على المجرمين بوضعهما بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .
- ٢- عملاً بأحكام المواد ١/٢٩٢ و ٧٠ و ٢/٨٠ عقوبات الحكم على المجرمين بوضعهما بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .

- ٣- عملاً بأحكام المادتين ٣/٤٠١ و ٢/٨٠ عقوبات الحكم على المجرمين بوضعهما بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنتين والرسوم لكل واحد منهما محسوبة لهما مدة التوقيف .
- ٤- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرمين لتصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحق كل واحد منهما الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة لهما مدة التوقيف.
- ٥- عملاً بأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.
- ٦- عملاً بأحكام المادتين ١/٢٩٢ و ٢/٧٠ عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.
- ٧- عملاً بأحكام المادة ٣/٤٠١ عقوبات الحكم بوضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .
- ٨- عملاً بأحكام المادة ١/٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق لتصبح العقوبة الواجبة التطبيق بحقه الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ومصادرة الأداة الحادة حال ضبطها .

لم يرتض المتهم / المحكوم عليه بالقرار فيما قضى به بمواجهته قطعاً فيه بهذا التمييز .

وعن أسباب التمييز:

وبالنسبة للسبب الثاني والذي يدعي فيه الطاعن بأن لديه بيانات ودفع حرم من تقديمها بسبب إجراء محاكمته بمثابة الوجيهي.

وفي هذا نجد إن محكمة الجنايات الكبرى كانت وبجلسة ٢٠١٣/١/٢١ وعلى الصفحة (٧) من محاضر المحاكمة قد قررت إجراء محاكمة المتهم/ المميز بمثابة

الوجاهي لتخلفه عن حضور تلك الجلسة رغم تفهمه لموعدها.

وحيث إن المتهم / المميز يتقدم بهذا الطعن لأول مرة ويدعي بأن لديه بيانات ودفع حرم من تقديمها بسبب إجراء محاكمته بمثابة الوجاهي فإنه غير ملزم بتقديم معذرة مشروعة مبررة للغياب وفقاً لأحكام المادة ٢٦١ / ٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الأمر الذي يتعين معه نقض القرار المطعون فيه فيما قضى بمواجهته فقط، وتمكين المتهم / المميز من تقديم بياناته ودفعه التي يدعيها لورود هذا السبب عليه.

لذلك ودون حاجة لبحث باقي أسباب التمييز والطلب المقدم من مساعد نائب عام محكمة الجنايات الكبرى بالاستناد إلى أحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى في هذه المرحلة.

نقرر نقض القرار المطعون فيه بالنسبة للمتهم / المميز فقط وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى لتمكين المتهم / المميز من تقديم بياناته ودفعه التي يدعيها ومن ثم إصدار القرار المناسب.

قراراً صدر بتاريخ ١ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٠١٤/٤/٣٠ م

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ر.د.